

العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وانعكاسها على ربحية المصارف التجارية العراقية
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2021)

The Relationship between Capital Structure and Banking Risks and Their Impact on Iraqi commercial Banks' Profitability
An Analytical Study on a Sample of Private Commercial Banks Listed on the Iraqi Stock Exchange for the period (2010-2021)

أ.م.د. حامد محسن جداح

Hamid Mohsin Jadah

hamed.m@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

Karbala University / College of

Administration and Economics

علي عبد الكريم داغر

Ali Abdul Karim Dagher

alidagir2016@gmail.com

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

Karbala University / College of

Administration and Economics

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على حقائق جديدة لتكوين صورة أفضل لهيكل رأس المال وارتباطها بأداء المصارف في العراق. وتعد هذه الدراسة فريدة من نوعها عن طريق تحديد الهيكل الأمثل للمصارف العراقية والوصول إلى دليلاً علمياً بشأن قياس العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وأثرها على الربحية في المصارف التجارية. وتم تطبيق الدراسة على عينة من عشرة مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2010-2021). كما واعتمدت منهجية الدراسة على أسلوب البيانات اللوحية (Panel Data)، وتم الإستعانة بالبرنامج الإحصائي (EviewsV.9) لإجراء تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة. وتم استخدام أربعة نماذج لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يهدف النموذج الأول إلى قياس أثر هيكل رأس المال في المخاطر المصرفية، ويهدف النموذج الثاني إلى قياس أثر هيكل رأس المال في الربحية، أما النموذج الثالث يهدف إلى قياس أثر المخاطر المصرفية في ربحية المصارف، وفي حين يهدف النموذج الرابع إلى قياس العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وأثرها في ربحية المصارف. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة اثر سالبة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والربحية المصرفية كذلك وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية بين الربحية المصرفية والمخاطر المصرفية كذلك أظهرت النتائج بوجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية في الربحية ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في ربحية المصارف، كذلك أثبتت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال وإعتماد الأساليب والتقنيات الحديثة لمواكبة التطورات وتعزيز المكانة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، المخاطر المصرفية، الربحية المصرفية

Abstract

The research aims to shed light on new facts to form a better picture of the capital structure and its relationship to the performance of banks in Iraq. This study is unique in that it determines the optimal structure for Iraqi banks and provides scientific evidence on measuring the relationship between capital structure and banking risks and their impact on profitability in commercial banks. The study was applied to a sample of ten Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from (2010-2021). The study methodology was also based on the panel data method, and the statistical program EviewsV.9 was used to conduct an analysis of the correlation and influence relationship between the study variables. Four models were used to analyze the relationship between the study variables. The first model aims to measure the effect of capital structure on banking risks, the second model aims to measure the effect of capital structure on profitability, and the third model aims to measure the effect of banking risks on banks' profitability, in The fourth model aims to measure the relationship between capital structure and banking risks and their impact on banks' profitability. The results of the study indicated the existence of a negative, statistically significant relationship between capital structure and banking profitability, as well as the existence of a positive, statistically significant relationship between banking profitability and banking risks. The results also showed the existence of a negative, statistically significant relationship for banking risks in profitability, and the existence of a statistically significant relationship for capital structure. Money and banking risks in the profitability of banks. The results also proved that there is a statistically significant relationship between capital structure and banking risks.

In light of the results, the study recommended the necessity of requiring banks to maintain the capital adequacy ratio and adopt modern methods and technologies to keep pace with developments and enhance their competitive position.

Keywords: capital structure, banking risks, banking profitability

1- المقدمة

يحتل قطاع المصارف مكاناً متميزاً داخل القطاع المالي لأنها تُعد المحرك الأساس لعجلة الإقتصاد ومن أقدم المؤسسات المالية وأكثرها إنتشاراً ، مما يجعلها عرضة للمخاطر ، لذلك فإن الإستقرار المالي في القطاع المصرفي يُعد الركيزة الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، مما يسهم في رفع قدراته على تأدية مهامه ووظائفه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية كتوفير السيولة وتقديم الإئتمان وغيرها من المهام التي تجعل النظام المالي المصرفي قادراً على إستيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. ولابد أن يمتلك أي جهاز مصرفي هيكل رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر وتعزيز المكانة التنافسية والتوسع في الأنشطة المصرفية وتعظيم الربحية . لذا يسعى البحث الحالي الى دراسة انعكاس العلاقة بين هيكل راس المال والمخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية العراقية. واشتمل البحث على اربعة فقرات تضمنت الفقرة الاولى منهجية البحث وتطرقت الفقرة الثانية إلى الجانب النظري للبحث فيما تضمنت الفقرة الثالثة الجانب العملي والتطبيقي وإنتهى البحث بالإستنتاجات والتوصيات .

2- منهجية البحث

1-2 مشكلة البحث:

نظراً للدور الهام الذي تمارسه المصارف في الإقتصاد، فإن أي مشكلة تواجهها تنعكس على الإقتصاد ككل بسبب ما تتميز به المصارف من سرعة إنتشار العدوى التي تصيب المصارف الأخرى وتؤثر عليها بشكلٍ قد يصعب تداركه، مما يُحتم عليها البحث عن الإستراتيجية الملائمة في تدعيم القواعد الرأسمالية والإحتفاظ برأس المال اللازم لتمويل أنشطتها المصرفية من جهة ومواجهة المخاطر غير المتوقعة وتلبية طلبات السحب من قبل مودعيها من جهة أخرى وماينعكس ذلك بدوره على ربحيتها. ومع حدوث الأزمات المالية على المصارف وماتنتج عنه من ركود إقتصادي وخسارة محتملة يتحملها زبائن المصارف من مؤسسات وأفراد ، وعدم القدرة على سداد القروض وصعوبة توفير الإئتمان وإنخفاض العمالة ولا سيما المصارف الناشطة في القروض مما يضطر الكثير من المؤسسات التوقف عن النشاط الإنتاجي. لذلك تم إعادة النظري إتفاقية بازل1 وصدرت إتفاقية بازل2 ثم بازل3 التي تضمنت العديد من الإرشادات والتوصيات المتعلقة في كيفية إدارة المخاطر المصرفية وإختيار الإجراء الأمثل لحماية المصارف وتحسينها ضد الأزمات المستقبلية.

ومن هنا يُمكن صياغة التساؤلات التي تتبع منها مشكلة البحث وكما يأتي:

- 1- هل يوجد تأثير لهيكل رأس المال في الربحية المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟
- 2- هل يوجد تأثير للمخاطر المصرفية في ربحية المصارف عينة الدراسة؟
- 3- هل هناك علاقة تأثير لهيكل راس المال في المخاطر المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟

2-2 أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث فإن الهدف العام للبحث يتمثل الوصول إلى دليلاً علمياً بشأن قياس العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وأثرهما على ربحية المصارف ، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة بالآتي:-

1. معرفة مكونات هيكل رأس المال في المصارف التجارية وأثرها على ربحية المصارف.
2. قياس و تحليل العلاقة والأثر لنسبة التمويل لرأس المال طويل الأجل ونسبة التمويل لرأس المال قصير الأجل ومؤشرات الربحية المعتمدة بالبحث للمصارف عينة الدراسة .
3. تصنيف طبيعة المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف التجارية وكيفية تحليلها وقياسها للحد منها وتجنب حدوث الأزمات المالية.
4. تحديد أسباب الاختلاف في مستوى المخاطر المصرفية من خلال الربط بينها وبين مكونات هيكل رأس المال.

3-2 فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث يُمكن صياغة الفرضيات البحثية على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في الربحية المصرفية.

ويشتق منها الفرضية الفرعية الآتية:

أ. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) في الربحية المصرفية (معدل العائد على الملكية ROE).

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية ويشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة فجوة الإئتمان (LQR) في معدل العائد على الملكية ROE.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية ويشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لـ (ETD, LQR) في معدل العائد على الملكية (ROE).

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في المخاطر المصرفية ويشق منها الفرضية الفرعية:

أ. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لـ (ETD) في مخاطر الائتمان (LQR).

4-2 أهمية البحث:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت دراسة هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية من الجانب النظري إلا أنه لم يتم التركيز على الأثر التفاعلي فيما بينهم، حيث أن الدراسة الحالية تحاول سد هذه الفجوة المعرفية عن طريق فحص تأثير هيكل رأس المال على ربحية المصارف التجارية، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية والتطبيقية من حيوية وحداثة الموضوع بالإضافة إلى المبررات التالية الداعمة لهذه الأهمية وهي:

1. تحسين أداء المصارف التجارية وزيادة قدرتها على إمتصاص الصدمات والضغوط عن طريق قدرتها في التعامل مع المخاطر المصرفية باستخدام مقاييس حديثة والوقوف على حجم المخاطرة المصرفية، ومن ثم وضع الحلول اللازمة لها كونها ذات تأثير كبير على سلامة المركز المالي للمصارف وإستمراريتها.

2. مقررات لجنة بازل 2 وبازل 3 التي تُحتم على المصارف ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر حسب المعايير الدولية.

3. تُعد الدراسة ذات أهمية لزبائن المصارف والذين يسعون إلى فهم العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وتأثيرها على ربحية المصارف التجارية.

5-2 مجتمع وعينة البحث :

يشمل البحث عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من (10) مصارف وهي (مصرف بغداد، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف بابل، مصرف المتحد، مصرف سومر التجاري، مصرف الموصل للتنمية، مصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان، مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل)، بالاعتماد على البيانات المتاحة في التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021) لوفرة وإستكمال بياناتها.

3- هيكل رأس المال

3-1 مفهوم هيكل رأس المال

عرف هيكل رأس المال بأنه مزيج التمويل الذي يظهر في الجانب الأيسر من الميزانية العمومية (Petty et al., 2015:120). وعُرف أيضاً بأنه الإقتراض طويل الأجل والتمويل الذاتي الذي يشمل كلاً من التمويل المقترض والممتلك المُستخدم في تمويل أنشطة المصرف (Emery&Finnerty, 1997:463). وأشار (Brigham&Houston, 2007:437) بأن هيكل رأس المال الأمثل هو مزيج الدين وحقوق الملكية الذي يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة. ويعرف بأنه مقدار حقوق الملكية التي يختارها المصرف لتمويل نفسه، ويشمل حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة) والذي يلعب دوراً مهماً في إدارة المخاطر وتحمل الصدمات التي تتعرض لها المصارف (Thakor, 2014:86). كما يعتبر هيكل رأس المال مهماً كونه الوسادة التي تمتص أية خسائر قد يتكبدها المصرف، وبالتالي تجنب الإفلاس أو الإعسار المالي خلال فترات الإنكماش الإقتصادي، وعندما يتكبد المصرف أي خسارة أو يتخلص من خسارة أو نشاطاً غير مقبول اقتصادياً يتم استخدام رأس المال لإمتصاص تلك الخسارة عن طريق الإحتياطات أو تجميد مدفوعات الأرباح (Choudhry, 2023:14).

3-2 وظائف هيكل رأس المال

يؤدي هيكل رأس المال العديد من الوظائف والأدوار الحيوية لدعم العمليات وضمان أستمارة المؤسسات المالية وعلى المدى الطويل نذكر منها: (Rose& Hudgins, 2008:476).

1. توفير الموارد عند البدء بالتأسيس لأية مؤسسة مالية، وخلق قاعدة من الموارد للنمو المستقبلي.

2. توفير الحماية ضد مخاطر الفشل كونه يستخدم كإحتياطي لإستيعاب الخسائر المالية والتشغيلية جراء الديون المعدومة (Loan Loss) حتى تتمكن الإدارة من معالجة مشاكل المؤسسة المالية ومنع وصول الخسائر إلى الودائع وإستعادة ربحيتها.

3. تعزيز ثقة الجمهور وإطمئنان الدائنين فيما يتعلق بالقدرة المالية للمؤسسة المصرفية ومن ثم إستمارةها بالعمل على المدى الطويل.

4. يستخدم رأس المال في قياس المتانة للمؤسسة المصرفية أو التحقق من مدى كفاية رأس المال المصرفي، حيث يُطلب من المؤسسات المصرفية بضرورة زيادة نسبة رأس المال بما يتماشى مع نمو الموجودات الخطرة، وألا تكون نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات أقل من 8%، وبالتالي من المفترض أن تزداد الحماية لإمتصاص الخسائر مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية.

5. هيكل رأس المال يمكن أن يرتبط أيضاً بتعويضات (أجور) الأطراف الأخرى العاملة ضمن الشركة، مثل الموظفين العاملين حيث يطالبون بأجور أعلى للتعويض، وبذلك تدفع الشركات ذات الرافعة المالية الأعلى أجوراً أعلى تماشياً مع ظروف العمل (Martin& Baker, 2011:105).

3-3 العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال

هناك بعض المحددات التي لها تأثيراً في مزيج الدين والملكية وفي إختيار هيكل رأس المال الأمثل والتي ينبغي على الشركات والمؤسسات المالية أن تأخذها بنظر الإعتبار عند تكوين هيكل رأسمالها، منها:

1. الحجم: يمكن القول بأن هناك علاقة إيجابية بين الحجم والرفع المالي لأن المؤسسات والشركات المالية كبيرة الحجم تمتاز بكونها أكثر إستقراراً من خلال إعتداد أسلوب التنوع وكُبر حجم تدفقاتها النقدية مما يؤدي إلى إن إحتمالية تعرضها للمخاطر المالية ضئيلاً جداً بخلاف الشركات الصغيرة التي تزداد مخاطرها بسبب صُغر حجمها (Ramlall,2009:86).

2. أساليب الإدارة: حيث تتباين سلوكيات الإدارة من أسلوب مُغامر إلى أسلوب مُحافظ، ويُلاحظ إن الإدارة المغامرة تميل إلى تحقيق نموٍ سريعٍ للشركة عن طريق إستخدام الديون بشكلٍ كبير لزيادة معدلات النمو في ربحية السهم الواحد (EPS)،

بينما الإدارة المحافظة (العقلانية) هي أقل ميلاً لإستخدام الديون كوسيلةٍ للتمويل وزيادة الأرباح (Brigham&Ehrhardt,2010:499).

3. السيولة: يتم تفسير العلاقة بين السيولة والرفع المالي بأنها علاقة ذات إرتباطٍ سلبي، ولتوضيح ذلك نجد غالباً ما تفضل الشركات عند حاجتها إلى النقد التمويل الداخلي بدلاً من التمويل الخارجي، لذلك يتطلب الأمر إحتفاظها بالسيولة النقدية عن طريق إحتجاز الأرباح إذا كان مقدار السيولة يفي بالإحتياجات اللازمة للإستثمار المطلوب.

4. الملموسية (هيكل الموجودات): هُناك علاقة بين الأصول الملموسة والرفع المالي ويُمكن تفسير ذلك من خلال إستخدام الأصول الملموسة من قبل المؤسسات والشركات المالية كتأمين (ضمان) عند قيامها بعملية الإقتراض الخارجي، حيث إن المؤسسات المالية في حال إمتلاكها للأصول الملموسة بنسبةٍ كبيرة سيكون لديها دافع من الحصول على الإئتمان وبأسعار فائدة منخفضة والتخفيف من حدة المخاطر وبالتالي تحقيق أعلى مستويات الربحية، وفي حال حدوث العكس فإنها ستتحمل تكاليف رأس مال مرتفعة (Bas,2012:47).

5. معدل الضريبة المفروضة: إذا كان معدل الضريبة مُرتفعاً فإن الشركة تعمل على إستخدام الدين كوسيلة لتمويل مشاريعها كونه يوفر الحماية من الضرائب لجزءٍ من دخل الشركة، لذلك يكون التمويل بالديون مصدراً أرخصاً من حق الملكية كون مدفوعات الديون هي معفاة من الضرائب فضلاً عن كونه في فترة الازدهار لا يتشارك الدائنون أو حاملوا السندات في الأرباح وبالنتيجة تستطيع الشركة الإحتفاظ بجزءٍ كبيرٍ من أرباحها مما يحقق الإستفادة لحملة الأسهم (Jensen&Hay,2013:87).

6. الربحية: يتم وصف الربحية على إنها فاعلية الشركة أو المؤسسة المصرفية عن طريق تحقيقها صافي دخل ثابت، وتُقاس الربحية بإستخدام نسبٍ معينةٍ منها هامش الربح والعائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات. وتعتمد المصارف على زيادة الربحية في الظروف الإقتصادية المؤاتية بإتباع إستراتيجية تعظيم الإنتاج بينما في الظروف الإقتصادية غير المؤاتية فإنها تُقلل الربحية من خلال تخفيض الإنتاج. وعلى العكس من ذلك، تميل المؤسسات إلى إستخدام قدر كبير من الديون عن طريق الإقتراض لكسب أرباحاً أعلى. فكلما زادت نسبة المديونية إلى حقوق الملكية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة (Samantilleke,2020:45).

4-3 مقاييس هيكل رأس المال

1. نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) : تُعرف بنسبة الملاءة المالية وتشير إلى مدى مساهمة حقوق المساهمين إلى الودائع المصرفية في تمويل أنشطة المصرف وحماية أموال المودعين. ويُمكن حساب هذه النسبة كالآتي: (Jadah, Hameed, Hassan & Al-Husainy, 2020:123)

$$\text{هيكل رأس المال} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي الودائع} \times 100 \quad (1) \dots \dots \dots$$

2. نسبة إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الموجودات (ETA): ترتبط هذه النسبة بشكل كبير مع أداء المصارف وتشير إلى النسبة المئوية التي سوف يحصل عليها حامل السهم العادي قياساً إلى مجموع الموجودات في حال تصفية المصرف، كما تُشير إلى مقدار مساهمة المالكين في رؤوس الأموال لغرض تمويل موجودات المصرف (Hainaut et al.,2018:530)

$$\text{هيكل رأس المال} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100 \quad (2) \dots \dots \dots$$

3. نسبة إجمالي المطلوبات إلى حق الملكية (LTE) : وهي إحدى مقاييس الرفع المالي للشركات والمؤسسات المالية وتُشير النسبة إلى مقدار الدين المقدم من قبل الدائنين أو ملاك المصرف لغرض تمويل الأنشطة المصرفية وهي من النسب المؤثرة على ربحية السهم من خلال إستخدام أموال الغير لغرض تحقيق العوائد الممكنة لحملة الأسهم (Digdowniseiso et al., 2022:907). وتُحسب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{هيكل رأس المال} = \text{إجمالي المطلوبات} / \text{إجمالي حق الملكية} \times 100 \quad (3) \dots \dots \dots$$

4- المخاطر المصرفية

4-1 مفهوم المخاطر المصرفية

تعني المخاطر بأنها عدم اليقين المرتبط بحدث معين، وبالتالي ما إن حدثت فإنها قد تؤدي إلى انخفاض الأرباح بشكل غير متوقع بسبب عوامل داخل أو خارج الشركة أو المؤسسة المالية، مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية أو المنافسة أو القوانين واللوائح وكلما زاد الانحراف المعياري أو التباين للمقاييس المذكورة آنفاً، زادت المخاطر الإجمالية (Rose & Hudgins, 2008:176).

كما عرفها (Reilly & Brown, 2011:10) بأنها حالة اللاتأكد وعدم اليقين من إن الإستثمار سيحقق معدل عائده المتوقع. أي عدم يقين المستثمر بشأن ماهية العائد الفعلي مما يجعل الإستثمار أكثر خطورة. وتعرف أيضاً بأنها حدث معين يتعرض له المصرف وتسبب خسارة في رأسماله كلياً أو جزئياً وينعكس ذلك بدوره على المكانة التنافسية للمصرف وعلى أرباحه (Lukic, 2015:269). ويشار إلى المخاطر المصرفية بشكل خاص بأنها ظاهرة تنشأ أثناء العمليات المصرفية وتسبب أثراً سلبية من خلال تدهور جودة الأصول أو انخفاض الأرباح وجميعها تؤثر على وظائف المصرف (2015:37) (Apătăchioae,).

4-2 أسباب نشوء المخاطر المصرفية

هنالك مجموعة من العوامل التي تعمل على نشوء المخاطر وقد تؤدي إلى زيادتها وبالنسبة لخلق حالة من الذعر والإرباك في العمل المصرفي وحدث خلل في إمكانية وقدرات الجهاز المصرفي على تأدية مهامه ووظائفه نذكر منها:

1. الزيادة في شدة المنافسة في مجال منح التسهيلات الإئتمانية وجذب المودعين من أجل منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية وتحقيق أعلى عائد ممكن مما أدى ذلك بطبيعة الحال إلى نشوء المخاطر (Fraser et al., 2001:10-13).
2. متطلبات كفاية رأس المال: يؤدي إلى زيادة المخاطر في المصارف التجارية وقبول المسؤولين الحكوميين المتقاعدين في مجالس إدارة المصارف له تأثير على مستوى مخاطر المصرف وجودة الخدمات المصرفية المقدمة وإنخفاض قيم الامتيازات بالنسبة للعاملين (Konishi & Yasuda, 2004:16).
3. الحجم: من الضروري التركيز على أهمية حجم المصارف، نظراً لإرتباطه المعتاد بالمخاطر النظامية. وفي المناقشات الأخيرة لمجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية (BIS)، التي تهدف جميعها إلى منع المخاطر النظامية المحتملة لأكبر المصارف، مع متطلبات أعلى من حيث رأس المال أو إعادة الهيكلة في حالة الفشل، لذلك فإن أهمية الحجم قد يكون له عواقب على القوة السوقية للمصارف (Molyneux, 2011:8).
4. التوسع في منح الائتمان وانخفاض الاعتماد على ودائع العملاء وضعف رأس المال جميع هذه العوامل تسبب إرتفاعاً في مستويات الضائقة، يُضاف إلى ذلك عدم مراعاة الضوابط والتعليمات النافذة فيما يخص المنافسة وتسعير الأصول وقلة التنوع في مصادر الدخل تُعد سبباً في زيادة المخاطر المصرفية (Altunbas et al., 2011:6).
5. من أسباب نشوء المخاطر هو عدم إمتلاك المؤسسات المالية الاحتياطات اللازمة لرأس المال التي تكفي لتعويض الخسائر المفاجئة ذلك يُعرضها لمخاطر الإفلاس كونها تسهم في تقديم العديد من الخدمات ذات الطابع المالي (Saunders & Cornett, 2012:16-17).
6. تعرض المصارف للمخاطر هو بسبب فشل الإلتزام باللوائح والضوابط الداخلية. حيث يؤدي عدم الإمتثال إلى عواقب مالية خطيرة والإضرار بالسمعة الذي يمكن أن يؤثر استراتيجياً على المؤسسة المالية، في حين إن الإلتزام بالقوانين يمنع وقوع الأزمات وإكتشاف الأخطاء والمعوقات في الوقت المناسب ومن ثم التعامل معها (Abor & Adjasi, 2022:582).

4-3 تصنيف المخاطر المصرفية

بشكل عام يُمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى مجموعتين على أساس إرتباطها بالخطر ومصدر الخطر وكما مبين أدناه:

1. المخاطر التي تؤثر على الجميع ويُطلق عليها المخاطر النظامية، أو المخاطر على مستوى الإقتصاد. وهي المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي وتُسمى أحياناً بمخاطر السوق (Ross et al., 2013:422).
 2. المخاطر التي تؤثر على عدد قليل من الناس ولكن لا تؤثر على أي شخص آخر ويُطلق عليها بالمخاطر الخاصة أو المخاطر الفردية (Cecchetti & Schoenholtz, 2017:118). وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منها:
- أولاً. المخاطر النظامية Systemic risks** : تُعرف بأنها تلك العوامل التي تؤثر على عوائد جميع الإستثمارات ولا يُمكن تلافيها أو التقليل من جدتها عن طريق التنوع أو بناء محفظة متنوعة وترتبط بالتباين في أسعار الأوراق المالية، أسعار الفائدة، عمليات إعادة الإستثمار، ضعف أو إنهيار القوة الشرائية نتيجة التضخم والتغير في قيمة سعر الصرف (Mayo, 2008:149).

ثانياً. المخاطر غير النظامية Unsystematic risks : تُعرف بكونها المخاطر التي يُمكن القضاء عليها عن طريق التنوع وتُسمى المخاطر الفردية، أو المخاطر الخاصة بالشركة، أو المخاطر غير النظامية، أو المخاطر المتنوعة والتي تُقاس بنسبة الخطأ العشوائي وعادةً ماتخص مصرفاً أو شركة أو صناعة معينة والتي ترتبط بمتوسط عوائد الأصول المالية. (Bodie et al., 2011:435).

ثالثاً. **المخاطر التشغيلية Operational risks**: هي المخاطر المرتبطة بعمليات المؤسسة المالية حيث تشير العمليات إلى الوظائف المختلفة للمؤسسة (مصرف أو شركة) والمرتبطة بالخطأ البشري ، وعدم كفاية الإجراءات والمراقبة ، والأنشطة الإجرامية الاحتمالية فضلاً عن أوجه القصور التكنولوجي ، وتعطل الأنظمة التي تنشأ من قرارات العمل كإجراء تنافسي ، أو الفشل في تلبية المتطلبات التنظيمية أو التأثير السلبي على سمعة المصرف فضلاً عن العوامل الخارجية بما في ذلك الكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية والنشاط الإحتيالي (Panjer,2006:5). وبعبارة أخرى هي فئة من المخاطر الضمنية لأي نشاط تجاري ، تُعزى إلى الأعطال في الأنظمة والعمليات التنظيمية ، ويمكن أن تنشأ بسبب عدم الكفاءة للعمليات الداخلية الناتجة من القصور في الموارد البشرية ، ومن الأعطال في الجهاز التكنولوجي ، وكذلك من العوامل الخارجية مثل الكوارث البيئية أو الأنشطة الإجرامية أو التغيرات الاجتماعية والسياسية (Torre,2020:47).

رابعاً. **المخاطر المالية Financial risks** : تُعرف بكونها التقلبات أو التباين الحاصل في صافي التدفقات النقدية لأصحاب حقوق الملكية الناتج عن الإلتزام المالي المرتبط بتمويل الديون والتأجير النقدي وتشمل مخاطر الإعسار النقدي ومخاطر عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية (Gabriel&Chet,1980:560). وتُعرف أيضاً بكونها حدث أو مجموعة من الأحداث تحصل بشكل مفاجئ وتؤثر على الأداء المالي للمؤسسة المالية مما يؤدي إلى إنخفاض أرباحها أو إنخفاض صافي القيمة بالنسبة لموجوداتها (Culp,2002:9). وتؤدي المخاطر المالية إلى نشوء خسائر مالية تتكبدها المؤسسات المالية نتيجة عملياتها المصحوبة بتبادل النقد سواء عمليات البيع أو الشراء أو الإستثمار ، يُضاف إلى ذلك عمليات الدمج والاستحواذ (Davies&Crawford,2014:177) ومن أهم المخاطر المالية هي:

1- **مخاطر الائتمان Credit risk**: تعرف بكونها عدم توفر الكفاية الائتمانية للشخص المقترض لسداد مبلغ القرض أو الفوائد المترتبة عليه أو كلاهما وينعكس ذلك بدوره على رأس المال المصرفي وضعفه وقد يؤدي إلى الإفلاس والتي تنشأ نتيجة ممارسة الجهاز المصرفي دور الوساطة المالية لغرض تسهيل تدفق الأموال (Broll&Welzel,2002:10). ويمكن إستخدام المؤشرات والنسب المالية الآتية لقياس مخاطر الائتمان وهي:

أ. القروض المتعثرة / إجمالي القروض

ب. إجمالي القروض / إجمالي الموجودات

ت. مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض والتسليفات

2- **مخاطر السيولة Liquidity risks**: عُرفت بأنها المخاطر الناشئة بسبب تعذر المؤسسات المالية من توفير الأموال المطلوبة لغرض إستثمارها في عمليات الإقراض المصرفي من جهة ومواجهة طلبات السحب المفاجئ على الودائع من جهة أخرى وبتكلفة معقولة وضمن أفق زمني معقول (Bessis,2011:272). ويمكن إستخدام المؤشرات والنسب المالية الآتية لقياس مخاطر السيولة وهي:

أ.نسبة التداول: تشير إلى مدى إمكانية المؤسسة المالية على سداد إلتزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة. وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة يشير إلى قوة الموقف المالي وتعكس حجم السيولة للمصرف، وكلما زادت نسبة التداول زاد إطمئنان الزبون في التعامل مع المصرف وثقته في قدرة المصرف على مواجهة أية أزمات أو تحديات قد تواجهه والعكس صحيح (Costea&Cuza,2009:253). وتكتب بالصيغة الآتية:

(4).....

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

ب. نسبة الرصيد النقدي : تشير النسبة إلى مقدار النقد المتوفر في الصندوق ولدى البنك المركزي فضلاً عن الأرصدة السائلة الأخرى والعملات والمسكوكات الذهبية القادرة على الوفاء بالإلتزامات المالية في الوقت المحدد ، وهذه الإلتزامات تتمثل بالودائع ومافي حكمها ، وكلما زادت النسبة يُعطي مؤشراً إيجابياً في قدرة المصارف على تغطية الإلتزامات المصرفية وفي حال حدوث العكس فإنه ينعكس بدوره على الوضع المالي للمصرف وبالتالي على العائد المصرفي.

(Affandi et al.,2019:4) ويتم حسابها وفق الصيغة الآتية:

(5).....

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100$$

3- **مخاطر السوق Market risks**: وهي مخاطر الخسارة الناشئة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار السوق ، ويمكن تصنيف مخاطر السوق بدورها إلى مخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر الأسهم ، ومخاطر أسعار الصرف إعتقاداً على ما إذا كان عامل المخاطرة هو سعر الفائدة ، أو سعر السهم كذلك يمكن أيضاً التمييز بين مخاطر السوق والأشكال الأخرى للمخاطر المالية ، وخاصة مخاطر الائتمان الناشئة عن فشل الطرف المقابل في سداد دُفعة مستحقة ومخاطر التشغيل الناشئة عن إخفاقات الأنظمة الداخلية أو الأشخاص الذين يعملون فيها (Dowd,2002:4).

4- **مخاطر رأس المال Capital risks** : تنشأ هذه المخاطر في حالة كون المصارف لا تمتلك رأس المال الكافي في إتمام عملياتها أو في حال مواجهة الأزمات حال وقوعها كون رأس المال يُعتبر الحاجز والجدار المنيع لإمتصاص الخسائر ومواجهة الأزمات (Heffernan,2005:110). وترتبط مخاطر رأس المال ارتباطاً وثيقاً بالرافعة المالية

وعادةً ما تكون المصارف شركات عالية الإستدانة وإن مخاطر رأس المال هي نفسها مخاطر الإفلاس أو مخاطر الفشل المالي (Casu,2015:348).

5. الربحية المصرفية

1-5 مفهوم الربحية المصرفية

إن مفهوم الربحية مشتق من كلمتين هما الربح والقدرة، حيث إن الربح يقصد به الدخل المتحقق من أداء وكفاءة المؤسسة أو الشركة المالية نتيجة ممارسة الأنشطة والعمليات ضمن فترة زمنية معينة، والقدرة تُشير إلى قوة المؤسسة المالية في تحقيق الأرباح، وبعد دمج المفهومين ينتج عنهما مفهوم الربحية (Gilkar,2008:10). وتُعرف بكونها العلاقة بين الإيرادات والمصروفات الناتجة من العمليات التشغيلية للمصارف، أي هي الفروقات الناتجة بين الربح المتحصل عليه من موجودات ومطلوبات المصرف (Güngör,2007:42). كما عرفها (Barad,2010:108) بأنها مقدار الأرباح التي تسعى المصارف إلى تحقيقها كونها تُعد إحدى أدوات قياس كفاءة الأعمال لديها وبالتالي كلما ازدادت الأرباح المتحققة ازدادت الكفاءة. وأشار (Sangeetha,2012:173) بأن الربحية المصرفية هي إحدى العوامل الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال القرارات المتعلقة بالإستثمار والإدخار وفي حال تحققها فإن ذلك يسهم بزيادة حجم التدفقات النقدية لدى المصارف وبالتالي قُدرتها على التوسع في عملياتها عن طريق توظيف تلك التدفقات المتحققة بالشكل الأمثل.

2-5 أهمية الربحية المصرفية

تزداد أهمية الربحية المصرفية كونها تُعتبر المحدد الأساسي للتوظيف والنمو ومقياساً لنجاح أو فشل المؤسسات المصرفية، كما إنها تسمح للمصارف الاحتفاظ بمستوى مُحدد من المخاطر وتؤمن الحماية اللازمة لها في حال حدوث الازمات على المدى القصير (Nguyen,2001:35). حيث إن المصارف بدون هدف الربحية لا يُمكنها البقاء والإستمرار على المدى القصير والطويل وغير قادرة على مواجهة المخاطر المصاحبة للعمل المصرفي (Aduda&Gitonga,2011:936). وتلقى الربحية المصرفية إهتماماً بارزاً من قبل القائمين على إدارة المؤسسات المالية والشركات كونها إحدى الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي من خلال بيان المركز المالي للمصرف وتشخيص نقاط الضعف وتعزيز الأداء الجيد (Mohammed,2021:5).

3-5 العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية

1-3-5 العوامل الداخلية

أ. رأس المال المصرفي: في حالة سوء إدارة أو إستخدام رأس المال فإن ذلك يجعل المصارف التجارية أكثر عرضةً للإخفاقات وحدث الإعسار المالي وعدم القدرة على تحقيق أهدافها (Barrow,2008:88).

ب. حجم المصرف: إن أغلب الدراسات تدعم الإفتراض القائل بأن الزيادة في حجم المصارف له تأثير إيجابي على الربحية المصرفية من خلال تخفيض تكاليف رأس المال لما تتمتع به المصارف التجارية من وفورات الحجم (Jadah, Murugiah, & Adzis, 2016:208).

ت. السيولة ومخاطر الائتمان: يرى (Belete,2017:17) بأن المؤسسات المصرفية غير القادرة على مواجهة طلبات السحب على الودائع من قبل مودعيها تفنقر إلى السيولة الكافية لسد إلزاماتها وهي بذلك تتعرض لمخاطر السيولة وبالتالي إنعكاسها على ربحيتها بالإتجاه السلبي ، وفي حال عدم قدرة المصارف على إسترداد أصل الائتمان مع الفوائد المترتبة نتيجة تعثر القروض ينتج عن ذلك نقص في مقدار السيولة المصرفية وبالتالي إنعكاسه أيضاً على ربحية المصارف التجارية والتعرض إلى مخاطر الإعسار المالي ، لذلك يتطلب الأمر قيام المصارف برفع معدلات الفائدة على القروض والمطالبة بالضمانات لقاء منحها الائتمان، وبالنسبة لعدد السيولة والائتمان المصرفي من المحددات الداخلية المهمة التي يتوجب مراعاتها من قبل إدارة المصارف.

ث. الكلفة والكفاءة: إن مفهوم الكلفة يُشير إلى المصاريف التشغيلية التي تتحملها المصارف وهي مؤش لقياس مستوى كفاءة الإدارة وتؤثر بشكلٍ سلبي على ربحية المصارف وهي بمثابة نفقات يلتزم المصرف بتسديدها لقاء الأنشطة المصرفية التي تقوم بها المصارف وقد يترتب على ذلك إما زيادة في حجم الإيرادات أو يترتب عليها حدوث خسارة (kosmidou,2008:149). أما مفهوم الكفاءة فإنه يلعب دوراً كبيراً في خلق المكانة التنافسية للمصارف التجارية وخصوصاً في ظل الإنفتاح الدولي وعولمة الصناعة، الأمر الذي حفز المؤسسات المصرفية إلى السعي لزيادة معدلات النمو والإنتاجية وتوظيف الأيدي العاملة بهدف زيادة الربحية (Athanasoglou et al.,2008:128).

ج. هيكل الودائع: يُقاس مدى فاعلية المصارف من حيث الأداء بقدرتها على الاحتفاظ بالودائع نسبةً إلى الموجودات مما يدل على زيادة النقدية المتاحة لدى المصارف وبالتالي كيفية إستثمارها في مشاريع مُربحة بغية زيادة ربحيتها (Aburime,2008:6).

2-3-5 العوامل الخارجية

أ. معدل التضخم: يُعرف التضخم بأنه الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وإنعكاس ذلك على قيمة النقود مما يؤدي إلى إنخفاضها ، وبالتالي تأثير ذلك على ربحية المصارف في حالة التضخم المتوقع وغير المتوقع ، ففي حالة التضخم المتوقع يكون التأثير إيجابي على ربحية المصارف كون المصارف بطبيعة الحال سوف تلجأ إلى إستخدام الإجراءات والأساليب التي تنسجم مع الحالة وبما يخدم أهدافها ، أما التضخم غير المتوقع يكون تأثيره سلبياً على ربحية المصارف (Jadah et al., 2020: 81).

ب. أسعار الفائدة: تلعب أسعار الفائدة الدور الكبير في تأثيرها على ربحية المصارف التجارية، ففي حال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة فإن ذلك يسهم في زيادة العوائد الإضافية للمصارف مما يسهم في زيادة الربحية، يضاف إلى ذلك التأثير السلبي على ربحية المصارف في حال ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية مما يؤدي إلى انخفاض مصدر التمويل (Fuadi et al., 2022:3).

ت. الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع أقيام السلع والخدمات المُعدة للإستخدام خلال فترة زمنية محددة، ويلعب دوراً كبيراً في التأثير على العرض والطلب بالنسبة للقروض والودائع المصرفية، كون الزيادة الحاصلة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في معدلات دخول الأفراد مما يحفز الأفراد على زيادة الإيداع وبالتالي زيادة الرغبة في التوجه نحو الإيداع ومن ثم انعكاسه على الربحية المصرفية (Ommeren, 2011:24).

ث. الحصة السوقية: تُعتبر من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية حيث إنها تتمثل بقوة ودرجة تركيز السوق، أي إنه كلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت الفرص والقدرات للمصارف في تحقيق الأرباح، حيث إن الزيادة الحاصلة في الحصة السوقية هي زيادة في قوة المؤسسات المالية وقدرتها على التحكم في الأسعار (Podder, 2012:5).

ج. أسعار الصرف: يُعرف بأنه عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي يمكن إستبدالها أو التضحية بها جراء الحصول على عملة واحدة أجنبية (Salvator, 2019:310). ويمثل قيمة عملة أجنبية واحدة مقومة بعدد من العملات المحلية، ويحدد من خلال ظروف السوق وتأثره بالطلب والعرض، ويعد من العوامل الخارجية التي لها تأثير في ربحية المصارف التجارية (Anton, 2014:86).

4-5 مقاييس الربحية المصرفية

(1) معدل العائد على حق الملكية ROE

تُعد هذه النسبة أيضاً من المؤشرات الرئيسة التي تُستخدم في حساب مقدار الأرباح الداخلة للمؤسسة المالية والتي يتم احتسابها كحقوق للمساهمين نتيجة إستثمار أموالهم في الأنشطة التجارية، وهذه العوائد إما تكون بصيغة أرباح محتجزة أو توزيعات مالية (Lesakova, 2007:260). وتحسب وفق الصيغة الآتية:

(6).....

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حق الملكية}} \times 100\%$$

6. التحليل المالي لمتغيرات البحث

1-6 تحليل مؤشر هيكل رأس المال

1-1-6 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع ETD

قام الباحثان بهدف إجراء تحليل بيانات النسبة المذكورة باستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل المصارف عينة الدراسة وللمدة (2010-2021)، كذلك إستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لكل المصارف عينة الدراسة وكما مبين في الجدول (1) أدناه:

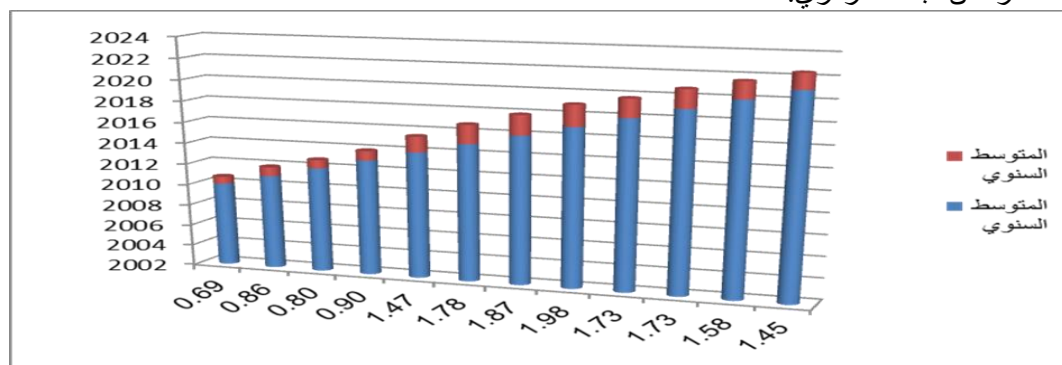
الجدول (1) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

الانحراف المعياري	المتوسط السنوي	مصرف بابل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الموصل	سومر التجاري	الانتمان	الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
0.53	0.69	0.44	0.53	0.42	1.98	0.31	0.18	1.02	0.64	1.18	0.15	2010
0.58	0.86	0.66	0.46	0.57	2.05	0.58	0.27	1.39	0.83	1.62	0.20	2011
0.43	0.80	0.59	0.42	0.92	1.51	0.49	0.30	1.00	1.26	1.28	0.20	2012
0.58	0.90	0.97	0.60	0.97	1.87	0.52	0.37	0.47	0.97	2.03	0.21	2013
0.97	1.47	1.69	0.59	3.68	1.92	0.93	0.86	0.78	1.70	2.35	0.20	2014
0.96	1.78	2.45	1.03	3.04	2.86	1.86	0.84	0.97	1.41	3.03	0.30	2015
1.02	1.87	3.67	1.13	2.08	3.29	1.69	0.84	1.04	2.32	2.33	0.34	2016
1.36	1.98	5.55	1.42	2.22	2.54	2.14	0.79	0.94	1.69	2.16	0.39	2017
0.80	1.73	3.21	1.84	2.04	2.04	1.89	0.61	1.09	2.13	2.11	0.33	2018
0.93	1.73	1.93	1.96	2.16	3.90	1.39	0.96	0.75	2.05	1.85	0.33	2019
0.99	1.58	1.63	2.08	2.50	3.89	1.32	0.96	0.62	1.39	1.13	0.25	2020
1.15	1.45	1.56	2.06	0.57	4.31	1.74	0.91	0.23	0.88	1.97	0.26	2021
-	-	2.03	1.18	1.76	2.68	1.24	0.66	0.86	1.44	1.92	0.26	المتوسط السنوي
-	0.69	0.44	0.42	0.42	1.51	0.31	0.18	0.23	0.64	1.13	0.15	Min
-	1.98	5.55	2.08	3.68	4.31	2.14	0.96	1.39	2.32	3.03	0.39	Max
-	-	1.44	0.64	1.01	0.91	0.62	0.28	0.30	0.53	0.53	0.07	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) أدناه إن المصارف عينة الدراسة سجلت أعلى معدل للمتوسط السنوي لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع عام (2017) بمعدل 1.98 وبانحراف معياري 1.36 مما يُشير إلى إن المصارف كانت تمتلك رأس مال ممتلك بنسبة أكبر قياساً بحجم الودائع، في حين سجلت أدنى معدل للمتوسط السنوي العام وذلك في عام (2010) بمعدل 0.69 وبانحراف معياري 0.53 مما يدل على إزدياد إجمالي الودائع قياساً برأس المال الممتلك في تلك السنة واعتماد

المصارف على مصدر التمويل المقترض وبالتالي عدم قدرة مصدر التمويل الممتلك على سد العجز الحاصل ومواجهة الإلتزامات المالية، ويلاحظ أيضاً من الجدول (10) إن المصارف عينة الدراسة لم تلتزم بالحد الأقصى المسموح به للنسبة وهي 10% بل تجاوزت النسبة ثلاثة أو أربعة أضعاف النسبة المقررة وذلك بسبب قيام المصارف بزيادة رأسمالها وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.



الشكل (1) المتوسط السنوي لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

2-6 تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية

1-2-6 تحليل مؤشر المخاطر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان بسبب تعثر أو فشل المقترضين عن سداد أصل الدين أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما بالتالي فإن ذلك يؤثر على سيولة المصرف وقد يؤدي بالنتيجة إلى خطر الإفلاس أو العسر المالي. قام الباحثان باستخدام مؤشر واحد لقياس المخاطر الائتمانية وهو (مؤشر جودة القروض LQR) لقياس مدى قدرة المصرف على الاحتفاظ بالمخصص اللازم لمواجهة

وتغطية العجز الذي تتعرض له المصارف في حال تخلف المقترضين عن السداد في الوقت المحدد، ويشير انخفاض النسبة إلى قدرة المصرف على مواجهة خسائر الائتمان الممنوح. وتحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة جودة القروض} = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100 \quad (8)$$

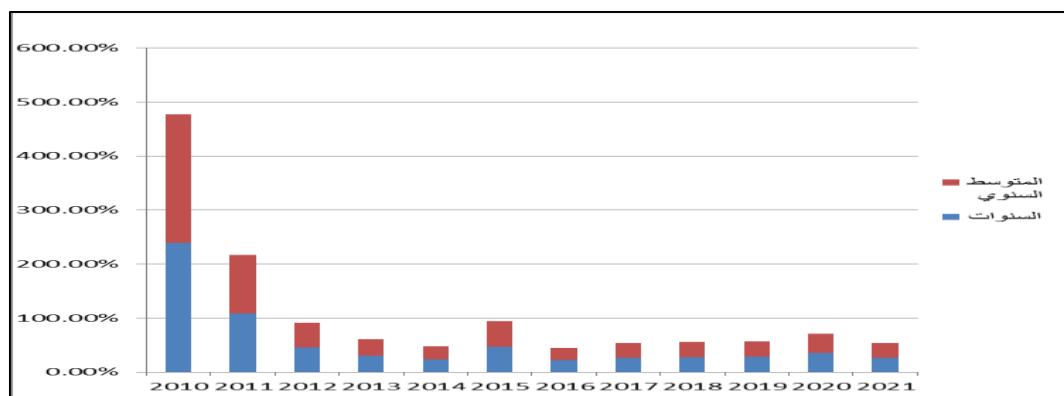
قام الباحثان بهدف إجراء التحليل المالي لمؤشر المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة جودة القروض (LQR) بحساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل المصارف عينة الدراسة ولمدة (2021-2010) وكما مبين في الجدول (2) أدناه:

الجدول (2) نسبة جودة القروض للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2021-2010)

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	لاهي العراقي	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر التجاري	الموصل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	المتوسط السنوي	الانحراف المعياري
2010	8.38%	2332.98%	6.50%	6.96%	6.32%	1.20%	9.38%	4.31%	5.94%	6.73%	238.87%	698.04%
2011	11.67%	1029.16%	7.36%	7.66%	5.04%	1.71%	5.85%	4.09%	6.16%	3.86%	108.26%	306.98%
2012	12.39%	397.11%	10.36%	6.16%	5.28%	2.23%	3.13%	3.41%	12.43%	3.30%	45.58%	117.24%
2013	8.17%	231.25%	8.80%	6.52%	5.04%	6.53%	3.01%	6.06%	24.37%	2.58%	30.23%	67.26%
2014	7.50%	139.36%	11.12%	11.59%	5.55%	13.45%	3.51%	7.97%	35.62%	2.68%	23.84%	39.52%
2015	12.72%	107.23%	14.05%	12.85%	7.42%	240.89%	3.61%	9.96%	55.31%	7.08%	47.11%	71.51%
2016	12.94%	105.64%	15.37%	14.70%	8.24%	5.64%	3.94%	9.32%	42.12%	7.83%	22.57%	29.53%
2017	15.15%	94.50%	13.06%	20.18%	10.48%	43.37%	5.74%	9.94%	45.27%	10.33%	26.80%	26.14%
2018	15.68%	79.29%	13.31%	14.69%	11.07%	43.88%	2.67%	28.44%	55.09%	13.42%	27.75%	23.03%
2019	16.65%	87.11%	15.28%	10.45%	11.40%	43.88%	2.63%	30.72%	51.51%	13.98%	28.36%	24.53%
2020	21.87%	57.36%	22.52%	6.76%	22.06%	43.17%	3.76%	60.47%	104.80%	13.11%	35.59%	29.72%
2021	25.04%	33.62%	21.46%	3.26%	22.49%	42.62%	4.95%	72.22%	42.78%	0.77%	26.92%	20.91%
المتوسط السنوي	14.01%	391.22%	13.27%	10.15%	10.03%	40.72%	4.35%	20.58%	40.12%	7.14%	-	-
Min	7.50%	33.62%	6.50%	3.26%	5.04%	1.20%	2.63%	3.41%	5.94%	0.77%	22.57%	-
Max	25.04%	2332.98%	22.52%	20.18%	22.49%	240.89%	9.38%	72.22%	104.80%	13.98%	238.87%	-
الانحراف المعياري	5.11%	641.99%	4.79%	4.62%	5.91%	63.12%	1.84%	22.32%	26.08%	4.47%	-	-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

نلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أدناه وجود تفاوت كبير بين النسب لمؤشر المخاطر الائتمانية إذ تبين بأن أعلى متوسط لمخاطر الائتمان بلغ 238.87% في عام (2010) نتيجة تدهور أوضاع البلد والأزمات الاقتصادية التي مر بها مما انعكست على نشاط المصرف وبالتالي على سلوك المقترضين مما زادت حالات التخلف عن السداد بينما كان أدنى متوسط للمخاطر الائتمانية عام (2016) إذ بلغ 22.57% بسبب إتباع المصارف سياسة ترشيد الائتمان وأخذ الضمانات لقاء منح القروض.



الشكل (2) المتوسط السنوي لمؤشر جودة القروض للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

3-6 تحليل مؤشرات الربحية المصرفية

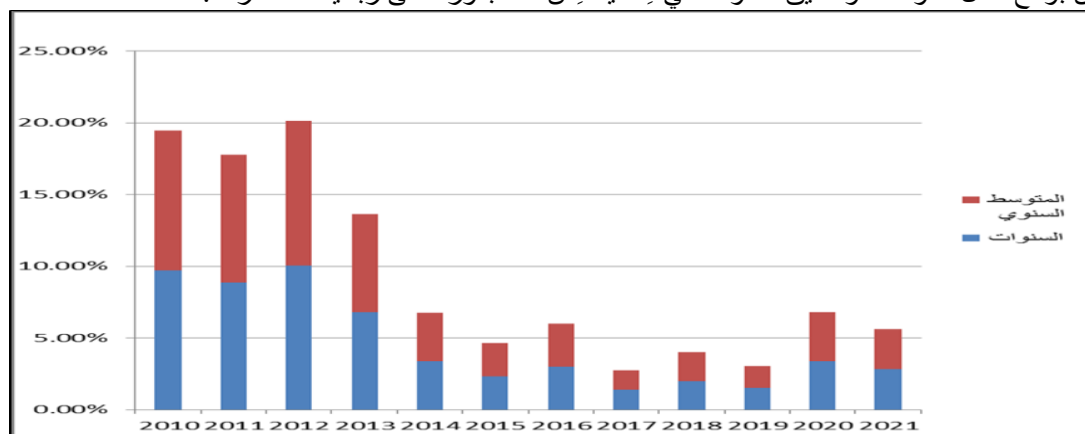
1-3-6 معدل العائد على حق الملكية ROE

الجدول (3) معدل العائد على حق الملكية (ROE)

المتوسط السنوي	مصرف بابل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الموصل	سومر التجاري	الانتمان	الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
9.73%	7.47%	11.24%	15.88%	0.64%	6.06%	10.26%	2.16%	18.10%	14.03%	11.46%	2010
8.89%	4.52%	8.21%	11.97%	0.22%	10.35%	13.38%	2.37%	17.56%	5.31%	15.01%	2011
10.06%	4.49%	13.72%	7.31%	0.74%	13.07%	12.93%	9.97%	17.02%	9.23%	12.11%	2012
6.81%	2.21%	1.61%	14.82%	0.68%	5.85%	10.29%	8.23%	8.90%	4.52%	11.01%	2013
3.38%	2.55%	1.59%	0.69%	0.89%	4.63%	1.17%	2.68%	6.83%	3.24%	9.50%	2014
2.32%	1.46%	2.24%	0.22%	1.37%	3.86%	1.96%	0.88%	6.16%	2.64%	2.40%	2015
3.00%	2.77%	0.24%	1.33%	1.41%	1.62%	4.32%	8.16%	0.33%	2.69%	7.16%	2016
1.38%	1.27%	0.57%	1.81%	0.15%	2.13%	0.22%	1.04%	1.05%	3.40%	2.21%	2017
2.01%	1.39%	0.75%	0.97%	0.34%	1.79%	0.86%	3.07%	5.53%	3.83%	1.56%	2018
1.52%	0.48%	1.96%	1.27%	0.37%	1.72%	0.03%	3.57%	0.68%	2.40%	2.67%	2019
3.40%	4.46%	1.28%	0.54%	0.41%	1.17%	0.79%	6.47%	0.15%	11.52%	7.25%	2020
2.82%	1.80%	0.03%	1.37%	0.44%	1.71%	0.11%	8.27%	0.65%	4.14%	9.70%	2021
-	2.91%	3.62%	4.85%	0.64%	4.50%	4.69%	4.74%	6.91%	5.58%	7.67%	المتوسط السنوي
1.38%	0.48%	0.03%	0.22%	0.15%	1.17%	0.03%	0.88%	0.15%	2.40%	1.56%	Min
10.06%	7.47%	13.72%	15.88%	1.41%	13.07%	13.38%	9.97%	18.10%	14.03%	15.01%	Max
-	1.90%	4.49%	5.75%	0.39%	3.65%	5.15%	3.11%	6.76%	3.69%	4.35%	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

يتضح من الجدول (3) والشكل (3) أدناه وجود اختلاف بين معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة وللسلسلة الزمنية الممتدة من (2010-2021) حيث إن أعلى نسبة للمتوسط السنوي بلغت 10.06% وذلك في عام (2012) أما أدنى نسبة في عام (2017) إذ بلغت 1.38% وهذا دليل واضح على وجود تباين للنسب خلال سنوات الدراسة بسبب تدهور الأوضاع والأزمات المالية التي مر بها البلد وضُغف الإدارة المصرفية في إتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها النهوض بواقع عمل المؤسسة وتحقيق النمو المالي مما ينعكس ذلك بدوره على ربحية المصارف.



الشكل (3) المتوسط السنوي العام للعائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

7. التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث واختبار الفرضيات

7-1 تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

قبل الشروع بدراسة علاقة الأثر بين المتغيرات يتوجب دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات البحث، وعلى وجه الخصوص المتغيرات المستقلة (Independent Variables). وقام الباحثان أيضاً بحساب مصفوفة الارتباطات الجزئية لإنموذج معدل العائد على حق الملكية (ROE) إذ يتضح من الجدول (6) أدناه بوجود علاقة سالبة وذو دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية ونسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) حيث بلغت (-0.51) ، بينما هناك علاقة موجبة وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) ونسبة فجوة الائتمان (LQR) حيث بلغت (0.15) وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول (6) مصفوفة الارتباطات بيرسون لإنموذج معدل العائد على حق الملكية (ROE)

Correlations				
		ROE	ETD	LQR
ROE	Pearson Correlation	1	-.512	.159
	Sig. (2-tailed)		.000	.083
	N	120	120	120
ETD	Pearson Correlation	-.512**	1	.018
	Sig. (2-tailed)	.000		.845
	N	120	120	120
LQR	Pearson Correlation	.159	.018	1
	Sig. (2-tailed)	.083	.845	
	N	120	120	120

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

7-2 تحليل علاقة الأثر بين متغيرات البحث

7-2-1 تقدير إنموذج معدل العائد على الموجودات

ليتسنى التحقق من فرضيات الدراسة ينبغي اختبار وتحليل تلك الفرضيات. لذا، تم قياس أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ونسبة فجوة الائتمان (LQR) على المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، خلال مدة الدراسة من (2010 - 2021). وكما مبين في الجدول (7) أدناه:

الجدول (7) نموذج الأثر العشوائي (REM) لقياس أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية (ROA)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.02	0.001	15.24	0.000
ETD	-0.06	0.006	-9.95	0.000
LQR	0.02	0.009	3.01	0.003
squared-R	0.48			
statistic-F	54.78			
(statistic-Prob. (F	0.000			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يتضح من الجدول (7) أن نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ذو تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية في معدل العائد على الموجودات (ROA) بينما هناك تأثير موجب بين نسبة فجوة الائتمان (LQR) ومعدل العائد على الموجودات (ROA) وإن العلاقة ذو دلالة إحصائية أيضاً وإن المعادلة التقديرية لإنموذج الأثر العشوائي هي:

$$ROA = 0.02 - 0.06ETD + 0.02 LQR + \dots \dots \dots (9)$$

$$t^* \quad 15.24 \quad -9.95 \quad 3.01$$

حيث إن زيادة نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي إلى نقصان في معدل العائد على الموجودات (ROA) بمقدار (6%) مع ثبات العوامل الأخرى، وكذلك زيادة نسبة فجوة الائتمان (LQR) بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات (ROA) بمقدار (2%) مع ثبات العوامل الأخرى.

7-2-2 تقدير إنموذج معدل العائد على حق الملكية

أجري تقديراً آخر بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) كمتغير تابع ونسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD)، ونسبة فجوة الائتمان (LQR) كمتغيرات مستقلة وحسب منهجية (بنل داتا) حيث تم إجراء اختبار للمفاضلة أيضاً بين نموذج الأثر

التجميعي و نموذج الأثر الثابت والعشوائي وإتضح من إختبار (Lagrange) إن الأثر الثابت والعشوائي هما الأفضل وكما موضح في الجدول (8) أدناه:

الجدول (8) إختبار Lagrange Test

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
(all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	5.454545	540.0000	545.4545
	(0.0195)	(0.0000)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يُبين الجدول المذكور إن الإحتمالية (both) هي أقل من مستوى المعنوية (5%) الأمر الذي يُشير إلى أن الأثر الثابت والعشوائي هما الأفضل حيث إن قيمة الإحتمالية إلى (both) أقل من مستوى المعنوية (5%) أي (0.000) , وللمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الأثر الثابت تم إجراء إختبار (Hausman) وكما مبين في الجدول (9) أدناه:

الجدول (9) إختبار (Test Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	2	1.0000
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.			

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

ويتضح من الجدول المذكور إن قيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذا فإن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل. الجدول (10) نموذج الأثر العشوائي (REM) لقياس أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية (ROE)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.02	0.001	15.24	0.000
LRQ	0.02	0.009	3.01	0.003
ETD	-0.06	0.006	-9.95	0.000
squared-R	0.48			
statistic-F	54.78			
(statistic-Prob. (F	0.000			

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يتبين من الجدول (10) إن نسبة حساسية الفجوة (LQR) ذو علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية في معدل العائد على حق الملكية (ROE) بينما هنالك علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) والنموذج معنوي من الناحية الإجمالية كون قيمة (P-value) (F) أقل من مستوى المعنوية (5%)، وإن المعادلة التقديرية لنموذج الأثر العشوائي هي:

$$ROE = 0.02 + 0.02 LQR - 0.06 ETD \dots \dots \dots (10)$$

$$t^* \quad 15.24 \quad 0.003 \quad 0.000$$

$$F^* \quad 54.78 \quad \text{prob (F)}^* = 0.000$$

وقام الباحثان بإجراء تقدير بين هيكل رأس المال مقاساً بنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) كمتغير مستقل والمخاطر المصرفية مقاسةً بنسبة فجوة الإنتمان (LQR) كمتغير تابع وحسب منهجية (panel data) , ومن ثم إختبار (Lagrange) , حيث سيتم المفاضلة بين كل من الأثر العشوائي والثابت من جهة وبين الأثر التجميعي من جهةٍ أخرى وكما مبين في الجدول (11) أدناه:

الجدول (11) اختبار Lagrange

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
(all others) alternatives			
Test Hypothesis			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	5.454545	540.0000	545.4545
	(0.0195)	(0.0000)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V9. ويتضح من الإختبار المبين في الجدول (11) إن كلاً من الأثرين العشوائي والثابت هما الأفضل كون قيمة الإحتمالية أقل من (5%)، وستتم المفاضلة بين كلاً من الأثرين الثابت والعشوائي بإجراء إختبار (Hausman Test) وكما مبين في الجدول الآتي :-

الجدول (12) إختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	1	1.0000
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.			
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V9. يتضح من الإختبار المبين في الجدول (12) إن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل من الثابت. وعليه يمكن توضيح نموذج الأثر العشوائي كما في الجدول أدناه:

الجدول (13) نموذج الأثر العشوائي (REM) لقياس أثر هيكل رأس المال في المخاطر المصرفية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.05	0.01	3.50	0.0006
ETD	0.30	0.06	5.02	0.000
squared-R	0.18			
cstatisti-F	27.29			
(statistic-Prob. (F	0.000001			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9 يتضح من الجدول (13) إن نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ذات تأثير موجب ودلالة إحصائية في المخاطر المصرفية والنموذج معنوي من الناحية الإجمالية حسب إختبار (F) كون إن قيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن المعادلة التقديرية لنموذج الأثر العشوائي هي :-

$$s.e \quad 0.01 \quad 0.06$$

$$LQR=0.05+0.30ETD..... (11)$$

حيث إن زيادة (ETD) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة (LQR) بمقدار (0.30) مع ثبات العوامل الأخرى.

8. الإستنتاجات والتوصيات

1-8 الإستنتاجات

1. تبين عن طريق نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة تقوم بإتباع سياسة تنويع ضعيفة وعدم تنويع محفظة القروض رغبة منها في تعظيم الإيرادات مما يُعرضها إلى المخاطر وإنعكاس ذلك على مركزها المالي وقد تتعرض إلى العسر المالي مستقبلاً.

2. أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة متفاوتة في معدل العائد على الموجودات (ROA) خلال سنوات الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمات المالية التي مربها البلد مما انعكس سلباً على أنشطة القطاع المصرفي وبالتالي تأثيرها على الربحية.
3. أظهرت نتائج التحليل المالي بأن بعض المصارف عينة الدراسة منها (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الإقتصاد للإستثمار) حققت نسباً مرتفعة لمخصص خسائر القروض مما يُعطي دليل واضح بوجود تلكؤ في عمل هذه المصارف في مجال إستثمار الأموال الممنوحة وبالتالي تحملها للمخاطر الإنتمائية. في حين حقق البعض الآخر نسباً متدنية لمخصص خسائر القروض منها (المصرف الأهلي العراقي، مصرف بغداد) بسبب إتباع سياسة ترشيد الإنتتمان الممنوح والحصول على الضمانات اللازمة لقاء منح الإنتتمان.
4. أظهرت نتائج التحليل المالي إن بعض المصارف عينة الدراسة حققت نسباً مرتفعة للودائع منها (مصرف الإنتتمان ، مصرف الشرق الأوسط، مصرف بغداد) مما يعطي دليل بأن المصارف المذكورة قادرة على كسب ثقة مودعيها وبالتالي تحقيق أهدافها المنشودة. في حين نلاحظ بأن كلاً من (مصرف المتحد، مصرف سومر) حققا أقل نسبة ودائع خلال سنوات الدراسة.
5. أظهرت نتائج التحليل المالي إن هنالك تفاوتاً كبيراً لنسبة مساهمة حق الملكية إلى الودائع في مجال تمويل الإستثمار للمصارف عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة ، ففي سنوات الدراسة الأخيرة حققت المصارف أعلى متوسط سنوي للنسبة نتيجة إمتلاك المصارف إلى رأس المال الممتلك قياساً بحجم ودائعها ، أما في السنوات الأولى فقد سجلت المصارف مستويات منخفضة للنسبة نتيجة لإعتماد المصارف على مصدر التمويل المقترض في سد إلتزاماتها المالية.
6. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة ارتباط سلبية وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات (ROA) ونسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD). في حين وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات (ROA) ونسبة فجوة الإنتتمان (LQR) وفق نتائج إختبار مصفوفة ارتباط (Pearson) .
7. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) ونسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD). في حين وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) ونسبة فجوة الإنتتمان (LQR) وفق نتائج إختبار مصفوفة ارتباط (Pearson) .
8. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية لمخاطر الإنتتمان (LQR) في الربحية المصرفية (ROA) و (ROE).
9. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية لنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ونسبة فجوة الإنتتمان (LQR) في الربحية المصرفية (ROA) و (ROE).
10. أثبتت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال المتمثل بنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) والمخاطر المصرفية المتمثلة بنسبة فجوة الإنتتمان (LQR).

2-8 التوصيات

1. إمتلاك المصارف عينة الدراسة لرأس المال يمكنها من تغطية الخسائر الناجمة عن عملياتها التوظيفية للأموال والحفاظ على رأس مال ممتلك عن طريق إعتماد المعايير الدولية وإختيار النسبة الأكثر ملائمة للبيئة العراقية عند مستوى مقبول من الربحية للحيلولة دون التعرض لمخاطر الإفلاس .
2. إقامة الدورات التدريبية والتثقيفية لأقسام وشعب المصارف عامة حول كيفية التعامل مع البيانات وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر لتلافي وقوعها أو التقليل من حدتها.
3. ضرورة الموازنة بين السيولة والإستثمار وإتباع سياسة رشيدة في مجال منح القروض والإحتفاظ بالسيولة الكافية لمقابلة التزامات المودعين لغرض تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف.
4. العمل على دراسة التقلبات الحاصلة في معدلات الفائدة عن طريق تشكيل فرق مختصة لدراسة مستويات الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة للتغير وضرورة موازنة الإستحقاقات فيما بينها لمواجهة مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة.
5. العمل على تحقيق الموازنة بين الأرباح المتحققة والمخاطر التي تواجهها عن طريق رسم السياسات الإنتمائية المتوازنة وإعتماد سياسة التنوع في منح الإنتتمان للتقليل من حدة المخاطر.
6. ينبغي على المصارف عينة الدراسة ضرورة الإهتمام بخلق المزيج الأمثل لهيكل رأس المال وبالشكل الذي يسهم في زيادة الربحية المصرفية وتقليل التكاليف عند مستوى مقبول من المخاطرة.
7. ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بتركيز الضوء على السيولة النقدية وتوجيهها نحو الفرص الإستثمارية الملائمة وعدم الإعتماد بشكل كامل على الودائع المصرفية وإعتبارها كمصدر أساسي للتمويل لأنها معرضة لعمليات السحب تجاه مودعيها بهدف الحد أو التقليل من مخاطر السيولة.
8. ضرورة التأكيد على إلتزام المصارف بمعايير لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال وتكثيف الجهد الرقابي لتعزيز السلامة المالية.

References

1. Abor, J. Y., & Adjasi, C. K. D., "The Economics of Banking and Finance in Africa": Developments in Africa's Financial Systems, 1st ed, Springer International Publishing AG, 2022.
2. Aburime, T. (2008). Determinants of bank profitability: Company-level evidence from Nigeria. Available at SSRN 1106825.
3. Aduda, J., & Gitonga, J. (2011). The relationship between credit risk management and profitability among the commercial banks in Kenya. Journal of Modern Accounting and Auditing, 7(9), 934.
4. Affandi, F., Sunarko, B., & Yunanto, A. (2019). The impact of cash ratio, debt to equity ratio, receivables turnover, net profit margin, return on equity, and institutional ownership to dividend payout ratio. Journal of Research in Management, 1(4), 1-11.
5. Altunbas, Y., Manganelli, S., & Marques-Ibanez, D. (2011). Bank risk during the financial crisis: do business models matter?.
6. Anton, K. (2014). A structural model of exchange rate dynamics. Review of Business and Economics Studies, (3), 86-92.
7. Apătăchioae, A. (2015). The performance, banking risks and their regulation. Procedia economics and finance, 20, 35-43.
8. Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Journal of international financial Markets, Institutions and Money, 18(2), 121-136.
9. Baker, H. Kent, & Martin, Gerald S., "Capital Structure and Corporate Financing Decisions": Theory, Evidence, and Practice, 1st ed, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2011.
10. Barad, M. M. (2010). A study of liquidity management of Indian steel industry (Doctoral dissertation, Saurashtra University).
11. Barrow, Colin, "practical financial management, a guide to budgets balance sheets and business finance", 7thed, Kogan Page Limited, United Kingdom, 2008.
12. Bas, T. (2012). Capital structure and debt maturity choices of firms in developing countries, (Doctoral dissertation, City University London).
13. Belete, D. (2017). Determinants of Commercial Banks Profitability: An Empirical Study on Private Commercial Banks in Ethiopia (Doctoral dissertation, Thesis). Addis Ababa University, College of Business and Economics, Department of Accounting and Finance).
14. Bessis, Joel, "Risk Management in Banking", 3rd Ed, John Wiley & Sons, Ltd, 2011.
15. Bodie, Zvi & Kane, Alex & Marcus, Alan J., "Investments", 9th Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, 2011.
16. Brigham, E. F. & Houston, Joel F., "Fundamentals of Financial Management", 11thed, Thomson South-Western learning publishing, 2007.
17. Broll, U., & Welzel, P. (2002). Credit risk and credit derivatives in banking (No. 228). Volkswirtschaftliche Diskussionsreihe.
18. Casu, Barbara, Girardone, Claudia & Molyneux, Philip, "Introduction to Banking", 2nd Ed, Pearson Education Limited, 2015.
19. Cecchetti, Stephen G., & Kermit L. Schoenholtz, "Money, banking, and financial markets", 5thed, McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, 2017.
20. Choudhry, Moorad, "The Principles of Banking", 2nd Ed, John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd, 2023.
21. Costea, C. D., & Hostiu, F. (2009). The liquidity ratios and their significance in the financial equilibrium of the firms. The USV Annals of Economics and Public Administration, 9(1), 252-261.
22. Crawford, Ian Peter; & Davies, Tony, "Corporate Finance and Financial: Optimizing Corporate and Shareholder Value", 1st Ed, Pearson Education, 2014.
23. Culp, C. L. (2008). The revolution in corporate risk management: A decade of innovations in process and products. In Corporate Risk Management (pp. 32-62). Columbia University Press.
24. Digidowiseiso, K., Subiyanto, B., & Irandi, K. (2022)., "Pengaruh Current Ratio, Debt to Equity Ratio, dan Long Term Debt to Asset Ratio Terhadap Pajak Penghasilan Badan Terutang (Studi Empiris Pada Perusahaan Yang Terdaftar di BEI Tahun 2015-2019)", Jurnal Akuntansi dan Pajak, 22(2), 887-892.
25. Douglas K. Emery & John D. Finnerty, "Corporate Financial Management", Prentice Hall, Inc., New Jersey, U.S.A, 1997.
26. Dowd, Kevin, "An Introduction to Market Risk Measurement", 1st Ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002.
27. Ehrhardt, M. C., & Brigham, E. F., "Corporate finance: A focused approach", 4th Ed, South-Western College Pub, 2010.
28. Fraser, Donald R., Gup, Benton E. & Kolari, James W., "Commercial Banking (The management of Risk)", 2nd ed, south-western college publishing, U.S.A, 2001.

29. Fuadi, F., Saparuddin, S., & Sugianto, S. (2022). The effect of inflation, bi rate and exchange on profitability in sharia banking in indonesia period of 2009-2019. International Journal of Educational Review, Law And Social Sciences (IJERLAS), 2(1), 1-8.
30. Gabriel, S. C., & Baker, C. B. (1980). Concepts of business and financial risk. American journal of agricultural economics, 62(3), 560-564.
31. Gilkar, N. A., "Profitability Analysis an Exploratory Study", 1st ed, Atlantic Publishers & Dis, 2008.
32. Güngör, B. (2007). Türkiye’de faaliyet gösteren yerel ve yabancı bankaların kârlılık seviyelerini Etkileyen faktörler: Panel veri analizi. İktisat İşletme ve Finans, 22(258), 40-63.
33. Hainaut, D., Shen, Y., & Zeng, Y. (2018)., "How do capital structure and economic regime affect fair prices of bank’s equity and liabilities?" Annals of Operations Research, 262, 519-545.
34. Heffernan, Shelach, "Modern Banking", 1st ed, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chi Chester, 2005.
35. Jada, H. M., Alghanimi, M. H. A., Al-Dahaan, N. S. H., & Al-Husainy, N. H. M. (2020). Internal and External Determinants of Iraqi Bank Profitability. Banks and Bank Systems, 15(2), 79-93.
36. Jada, H. M., Hameed, T. M., Hassan, A. A., & Al-Husainy, N. H. M. (2020). The Impact Of The Capital Structure on Iraqi Banks’ Performance. Investment Management & Financial Innovations, 17(3), 122.
37. Jada, H. M., Murugiah, L. A., & Adzis, A. B. A. (2016). The effect of board characteristics on Iraqi banks performance. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 6(4), 205-214.
38. Jensen, A. W. H., & Hay, W. (2013), Determinants of Capital Structure: An Empirical Study of Danish Listed Companies. Mater Thesis, Aarhus University, Business and Social Sciences.
39. Konishi, M., & Yasuda, Y. (2004). Factors affecting bank risk taking: Evidence from Japan. Journal of Banking & Finance, 28(1), 215-232.
40. Kosmidou, K. (2008). The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. Managerial finance, 34(3), 146-159.
41. Lesakova, L. (2007, June). Uses and limitations of profitability ratio analysis in managerial practice. In International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking (Vol. 1, No. 2, pp. 259-264).
42. Lukic, A. (2015). Types of Risks and Risk Management in the Contemporary Banking Operations. International Journal of Advanced Research, 3(3).
43. Mayo, Herbert B., "Investments: An Introduction", 9th Ed, Thomson South-Western, United States of America, 2008.
44. Mohammed, M. F. (2021). The extent of the impact of receivables on profitability: an applied study of a sample of companies listed on the Amman Stock Exchange for the period (2010-2019). ENTREPRENEURSHIP JOURNAL FOR FINANCE AND BUSINESS, 2(2).
45. Molyneux, Philip, "Bank Performance, Risk and Firm Financing", 1st Ed, Palgrave Macmillan UK, 2011.
46. Nguyen, K. M. (2001). Financial management and profitability of small and medium enterprises (Doctoral dissertation, Southern Cross University).
47. Ommeren, S. V. (2011). Banks’ profitability: An examination of the determinants of banks’ profitability in the European Banking Sector. Unpublished Master’s Thesis, Erasmus University Rotterdam, Nederland.
48. Panjer, Harry, H., "Operational Risk: Modeling Analytics", 1st Ed, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2006.
49. Petty, J. W., Titman, S., Keown, A. J., Martin, P., Martin, J. D., & Burrow, M. (2015). Financial management: Principles and applications. Pearson Higher Education AU.
50. Podder, B., Venkatesh, S., Wongsurawat, W., & Badir, Y. (2012). Determinants of profitability of private commercial banks in Bangladesh: An empirical study. A thesis for a Professional Master in Banking Finance, Asian Institute of Technology, Thailand.
51. Ramlall, I. (2009). "Determinants of capital structure among non-quoted Mauritian firms under specificity of leverage: Looking for a modified pecking order theory"., International research journal of finance and economics, 31(31), 83-92.
52. Reilly, Frank K., & Keith C. Brown, "Investment analysis and portfolio management", 6th Ed, Cengage Learning, 2011.
53. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C., "Bank Management and Financial Services", 7th Ed, McGraw – Hill International Edition, Singapore, 2008.
54. Ross, Stephen, Westfield, Randolph, & Jordan Bradford, "Fundamentals Of Corporate Finance", 10th Edition, McGraw-Hill Companies, New York, U.S.A, 2013.
55. Salvatore, D., "International economics", 13th Ed, John Wiley & Sons, New York, 2019.
56. Sangeetha, J. (2012). Financial crisis and Omani commercial banks: A performance review. European Journal of Business and Management, 4(8), 171-176.
57. Saunders, Anthony & Cornett, Marcia. M, "Financial Markets and Institutions", 5th Ed, Boston: McGraw-Hill/Irwin, 2012.

58. Thakor, A. V. (2014). Bank capital and financial stability: An economic trade-off or a Faustian bargain?. Annu. Rev. Financ. Econ., 6(1), 185-223.
59. Torre, Maura La, "Risk in Banking: Developing a Knowledge Risk Management Framework for Cooperative Credit Banks", 1st Ed, Springer International Publishing; Palgrave Pivot, 2020.